الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
منشور عدد 10

28 فيفري 1997

من وزير الداخلية

الى

السادة الولاة ورؤساء البلديات

الموضوع : حول تنفيذ أحكام مجلة الجباية المحلية

المصاحيب : نموذج من بطاقة إحصاء وبطاقة تصريح

وبعد، فلا يخفى عليكم الدعم المتواصل الذي يوليه سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي للعمل البلدي بإعتباره أداة فاعلة لترسيخ الممارسة الديمقراطية وارتباطه المباشر بالحياة اليومية للمواطن والتطور الكبير الذي شهدته الإستثمارات المحلية منذ التحول المبارك .

وقد تم بإذن من سيادته إصلاح وإصدار مجلة الجباية المحلية بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1997 المؤرخ في 3 فيفري 1997 ، وذلك لتحقيق مزيد من العدالة الجبائية وإضفاء الشفافية وترشيد قاعدة سائر المعاليم المحلية مع تخفيف النسب الموظفة وربطها بالخدمات المسداة ، إضافة الى تبسيط اجراءات التوظيف والعمل على تحسين ودعم أليات الإستخلاص .

وحرصا على إحاطة هذا التشريع بأوفر حظوظ النجاح بما يحقق الأهداف المرجوة منه فإني أدعوكم الى :

• إحاطة الموضوع بإهتمام خاص في إطار مجلس الجماعة المحلية ومختلف هياكلها المعنية (المكتب البلدي ، مكتب المجلس الجهوي ، اللجنة المالية .....) مع تعريف المتساكنين بالأحكام الجديدة والحرص على أن يتولى المطالبون بالمعلوم إيداع تصاريحهم في الأجال التي حددتها المجلة .

" إحاطة كافة مراحل الإحصاء سواء التحضيرية (تعيين الأعوان والمراقبين وأعضاء لجنة المراجعة) أو العملية (الإحصاء المادي ، ضبط مقدار المعلوم ، المراقبة) بكامل العناية خاصة في مرحلة الإعلام بالمقادير الموظفة وضمان حقوق المطالبين بالأداء فيما يتعلق بالإعتراضات ، مع الحرص على إتمام كافة مراحل الإحصاء قبل موفى شهر جوان من السنة الجارية .

هذا وقد تم الإعلان عن فتح عمليات الإحصاء لكافة الجماعات المحلية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية الصادر بتاريخ 18 فيفري 1997 وبصحيفتين يوميتين ويتم الشروع الفعلي في الإحصاء بداية من اليوم الخامس عشر لصدور الإعلان ، ويتعين على الجماعات المحلية تعليق الإعلان عن فتح عمليات الإحصاء بمقراتها وبالأماكن العامة .

كما ستدعم الوزارة جهود الجماعات المحلية بتمكينها من منظومة مندمجة للتصرف في جباية المعاليم والأتاوي المحلية للمساعدة على التطبيق الناجع لمقتضيات التشريع الجديد وبتنظيم أيام تكوينية وتحسيسية لفائدة الإطارات الجهوية والبلدية ، بالإضافة الى تشكيل فريق مركزي للمتابعة ، يتنقل ميدانيا للولايات ويمكنكم الإتصال به للإسترشاد ولمساعدتكم على تذليل الصعوبات التي قد تعترضكم في وضع الإصلاح الجبائي حيز التنفيذ .

وللحفاظ على مستوى المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية بعنوان السنة الجارية ، يتعين العمل على تصفية بقايا الإستخلاصات ريثما يتم تثقيل زمام سنة 1997 حسب الأحكام الجديدة انطلاقا من بداية السداسية الثانية .

وإذ نؤكد على أهمية الموضوع فإن السادة رؤساء المجالس الجهوية والبلديات مدعوون لوضعه ضمن أولوية اهتماماتهم مع وجوب المتابعة المستمرة وإحاطتنا شهريا ولغاية موفى السنة الجارية بكافة الأعمال والإجراءات المنجزة في هذا الشأن .

والسلام

وزير الداخلية

محمد بن رجب